

رسالة التاييمز.. هل الدم العربي بات ضرورة لتصحو ضمائر السياسيين؟

: الرسالة التي أرسلها عدد من السياسيين والدبلوماسيين السابقين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس تحرير صحيفة «التاييمز» البريطانية يؤكدون فيها أنه لا يمكن تحقيق السلام دون إشراك حماس في العملية السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، والتي نشرتها التاييمز في عددها الصادر في 26 فبراير 2009، تبدو مثيرة للاهتمام لأسباب متعددة: الأول هو استهداف صحيفة «التاييمز» دون الصحف الأكثر يسارية مثل «الغارديان» أو «الإندبندنت» لنشر هذه الرسالة، فالتاييمز كانت دائما الصوت الأقرب لإسرائيل والدفاع عنها.

العامل الثاني هو أن الموقعين على الرسالة سياسيون ودبلوماسيون كانوا منعمرين في العمل في مناطق صراع، أو انتدبوا من قبل الأمم المتحدة لتمثيلها في حل أزمات دولية في بقاع مختلفة من العالم، لكن خبرتهم هذه لم تدفعهم لأن يقولوا كلمتهم هذه في وقت كانت فيه ستحافظ على أرواح أكثر من 1400 شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى والمعاقين.

صرختهم المتأخرة ليس لها من فضيلة إلا في أنها تثبت عجزية السياسة الدولية التي تعاملت مع الملف الفلسطيني من بداية هذا القرن الـ 21 وأكثر تحديدا منذ عام 2006.

العامل الثالث هو أن هذه الدعوة تأتي وسط زخم حراك دولي خجل من الاعتراف بأن هناك اتصالات سرية مع حماس جارية بالفعل، وبالتالي الحديث عن عزل وتهميش يكاد يختفي من مفردات السياسة الدولية، وإن كانت هناك أصوات تريد الاستمرار في نفس نهج العزل سبيلا للإضعاف.

العامل الرابع أن الرسالة تأتي بعد دعوة تركيا عبر رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان إلى إشراك حماس ودمجها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، دعوة تركية نقلت مباشرة إلى جورج ميتشل مبعوث الرئيس الأميركي باراك أوباما للسلام في الشرق الأوسط. حين كتبت وآخرين في ربيع 2006 أن المجتمع الدولي يرتكب حماقة بالإصغاء لإسرائيل كانت بعض الأصوات الفلسطينية والعربية تدعو لعزل حماس بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي، وأن مبدأ وضع الشروط دون فتح الباب أمام الحوار لن يؤدي إلا إلى مزيد من تشدد الحركة في قراراتها، فهي علاوة على أنها حركة مقاومة، فقد فازت بانتخابات ديمقراطية شهد لها الكثيرون بالنزاهة، يضاف إلى ذلك أن عدم التعامل معها عزز من الشك والريبة حول كل ما يثار من مشاريع لإشاعة الديمقراطية وأجواء الانفتاح السياسي.

لقد ذهب العالم وراء «عقدة الاعتراف بإسرائيل»، متصورا أنه حتى لو اعترفت حماس فإن الحقوق الفلسطينية سيتم التجاوز عنها. وهكذا تجاهل المجتمع الدولي حماس وعزلها، وأفضل حكومة الوحدة الوطنية برئاستها، وذهبت الأمور إلى حد الاقتتال وسيطرة حماس العسكرية والسياسية على غزة، ليتم تشديد الحصار ومن ثم هدنة هشة أنتجت حربا على غزة تعتبر الأسوأ منذ الحرب على العراق عام 2003. لقد كانت حماس تتكئ على شرعية كونها حركة مقاومة ومن ثم فإنها نالت ثقة الناخب الفلسطيني لتقود تغييرا داخليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية المنتجة الأبرز لاتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي الآن تضيف شرعية قادمة من أنها انتصرت في مواجهة الحرب الإسرائيلية على غزة.

إن الحديث عن أي إشراك لحماس أو إدماج أو دعوة للاتضمام لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الشرعيات الثلاث التي تستند إليها حماس اليوم، وهي مسائل قد تدفع حماس إلى شروط أفضل في سياق أي دمج أو إشراك في العملية السياسية المتعلقة بالوضع الفلسطيني. في هذا السياق يجب أن نتذكر أن من أهم العروض التي قدمتها حماس حتى اليوم هو المتعلق بهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل ربما تمتد إلى أكثر من 20 عاما والذي ما زال مطروحا، وهو الأمر الذي ربما تعيد حماس طرحه في سياق أي حديث عن عملية الإشراك تلك.

الحديث عن التعامل مع حماس وضرورة البدء في حوار جدي معها ربما يشير إلى الرغبة في تغليب المذهب الواقعي في السياسة بدل الإيديولوجيا المرتبطة بأجندات دولية، على أن من المهم إدراك أن عملية الإشراك ليس هدفها التطوع فقط.